

(٣)

## المشهد الأمني والعسكري

فادي نحاس

### مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والوقائع والتحويلات في المشهد الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ مع التركيز على تبعاتها الإقليمية .

كان العام ٢٠٠٧ عاماً مهماً ومفصلياً في عدة قضايا، أبرزها: الأبعاد الأمنية والاستراتيجية لحرب تموز ٢٠٠٦؛ التحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧؛ إسرائيل في مواجهة حماس بعد سيطرتها العسكرية على غزة؛ ملف العلاقات السورية- الإسرائيلية؛ والتقرير الاستخباراتي الأميركي بشأن إيران ومعانيه وإسقاطاته إسرائيلياً .

يحتوي هذا الفصل على عدة أقسام رئيسة؛ يشمل القسم الأول منه دراسة وتقويماً للمشهد الأمني العسكري الإسرائيلي من منظور إسرائيلي بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وخاصة نتائجها العسكرية وأبعادها الاستراتيجية الإقليمية . ويتمحور القسم الثاني حول صورة التحديات الأمنية المستقبلية المطروحة أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٨، خاصة فيما يتعلق بتوجهات سياسة التسليح وذلك من خلال التطرق للخطة الخماسية (تيفن ٢٠١٢) والتزود غير المسبوق بمنظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ . كما سنتطرق إلى تعيين غابي أشكنازي رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ورؤيته للتحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، وكذلك إلى دخول إيهود باراك وزيراً للدفاع في الحكومة الإسرائيلية وما له من انعكاسات على الحالة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية . كما سنستعرض أبرز بنود تقرير فينوغراد وكشفه لحالة الأمن والعسكر الإسرائيلية .

ويتابع القسم الثالث سياسة إسرائيل الأمنية والاستراتيجية في مواجهة حماس بعد سيطرتها المطلقة على غزة

عسكريا، مع محاولة استقراء إمكانية اجتياح إسرائيل لقطاع غزة .

ويتناول القسم الرابع ملف العلاقات السورية- الإسرائيلية وخاصة تحليل أهداف وتداعيات عمليات الاستفزاز الإسرائيلية التي وصلت أوجها في توجيه ضربة جوية لموقع في شمال سورية .

أما القسم الخامس والأخير فيستعرض أهم مستجدات "الأزمة النووية الإيرانية" خاصة بعد صدور التقرير الاستخباراتي الأميركي: معانيه وإسقاطاته على الموقف الأميركي وتداعياته من منظور إسرائيلي . في هذا القسم أيضاً نحاول استشراف إمكانية المغامرة في توجيه ضربة عسكرية أميركية- إسرائيلية أو إسرائيلية بدعم أميركي إلى إيران . وأيضاً، في هذا التقرير، سنقرأ مدى فعالية وإمكانية تطبيق آلية العقوبات الاقتصادية على إيران، من منطلق تركيز الإدارة الأميركية على المساعي الدبلوماسية وتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران في المرحلة الراهنة .

تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات لرصد وتحليل الأحداث والمستجدات الأمنية- العسكرية الإسرائيلية الرئيسة للعام ٢٠٠٧ مما تناولته وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق والمقالات التي أصدرها معهد دراسات الأمن القومي [مركز يافا للدراسات الإستراتيجية سابقاً]، معهد الصراعات الدولية، المعهد التكنولوجي في حولون، مؤتمر هرتسليا وغيرها . هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، حيث يشكل مصدر معلومات مفيداً لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة .

#### الأبعاد الأمنية-العسكرية الإستراتيجية للحرب على لبنان ٢٠٠٦

في تقرير "مدار" الاستراتيجي السابق (٢٠٠٦)، تناولنا الحرب على لبنان من معظم الجوانب الأمنية العسكرية وأبرزها الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف المعلنة والعينية وفشل الأداء العسكري وتداعياته على مستوى مفهوم الأمن العسكري والقومي الإسرائيلي . وأيضاً كيف تعاملت المؤسسة الأمنية - العسكرية الإسرائيلية مع نتائج هذا الفشل . من نافل القول، ان عامل الزمن مهم وضروري للتحليل والاستشراف حول أبعاد هذه الحرب على مستوى النظرية والإستراتيجية العسكرية لإسرائيل التي ما زالت تتخبط في دراسة وكيفية التعاطي مع ما أفرزته الحرب من أبعاد ومتغيرات جديدة على المستوى الأمني- العسكري والاستراتيجي الإقليمي .

في سياق هذا التقرير، نود أن نشير إلى أبرز المتغيرات العسكرية والإستراتيجية التي لم يكن بمقدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تفاديها أو تجنبها :

أولاً - لم تستطع إسرائيل في هذه الحرب إزالة التهديد العسكري الذي يشكّله حزب الله على حدودها، كما لم تنجح في نزع سلاحه . قد تكون نجحت في إظهار ثمن هجمات حزب الله المستقبلية أكثر بكثير مما يتحمل حزب الله، لكن ذلك ليس مؤكداً على الإطلاق . فمن المبكر أن نحكم ما إذا كانت الحرب اللبنانية قد أتت بقوانين جديدة للتعامل مع حزب الله . ما يبدو هو أن حزب الله ما زال في مرحلة إعادة إنشاء وترميم وإصلاح في ظل الهدوء الهش، ولن يتجرد من سلاحه، وسيعيد قوته خلال فترة قصيرة، الأمر الذي يعزز من جديد الردع المتبادل بين حزب الله وبين إسرائيل .<sup>١</sup>

ثانياً - كشفت الحرب ، من منطلق الفهم العسكري ، تناقضات جدية داخل الجيش الإسرائيلي ، وكذلك في عملية صنع القرار العسكري والسياسي في إسرائيل . إنَّ الفشل في فهم احتياجات الحرب المختلفة ، مقارنة بعمليات منخفضة الوتيرة كان الجيش الإسرائيلي قد خاضها في السنوات الأخيرة ، أدى إلى وضع أهداف غير واقعية ، والفشل في اتخاذ قرارات على أسس سياسة واضحة ، وأدى إلى السعي نحو تحقيق الأهداف بطريقة غير مناسبة وغير واقعية . فلا بد من طرح تساؤلات مستقبلية حول منطق وضع الأهداف ومدى إمكانية تحقيقها ، وذلك يتطلب مراجعة إسرائيلية لفهم دور الآلة العسكرية في حسم الصراعات والقضايا .<sup>٢</sup>

ثالثاً - موضوع آخر يجب البحث فيه بشكل خاص هو الجبهة الداخلية (المدنية) . لأيام طويلة تضررت الفعاليات اليومية لكثير من الإسرائيليين (حوالي مليون شخص في شمالي البلاد) وتوجه آلاف جنوباً . إن الهجوم على الجبهة الداخلية وضع تحديات أمام الحكومة لم تنجح على ما يبدو بمواجهتها - على الأقل بموجب وجهة نظر الجمهور . إن حالة انكشاف الجبهة الداخلية وهشاشتها والمس بها هو ما رسخ بالنهاية في الذاكرة الإسرائيلية من نتائج الحرب . من الجدير ذكره ، أن نقل مركز ثقل الحرب للجبهة الداخلية هو سمة واضحة لحرب ليست متوازنة .<sup>٣</sup>

رابعاً - محدودية فعالية القوة العسكرية - لقد استخدمت إسرائيل في هذه الحرب كل الأسلحة باستثناء النووية ، وخيضت على كل المستويات ، وفي مختلف الساحات ، سياسية ، إعلامية ، دبلوماسية ، اقتصادية ، وحصارية على كل من سورية ولبنان وإيران .<sup>٤</sup>

خامساً - على المستوى الاستراتيجي الإقليمي ، فشلت حرب صيف ٢٠٠٦ في حلّ أبرز القضايا العلنية والعينية التي سُنت من أجلها . وربما شكلت جزءاً من المواجهة الاستراتيجية الأكبر في الشرق الأوسط . بمعنى آخر ، إن حرب ٢٠٠٦ هي حرب ضمن صراع أوسع في الشرق الأوسط ، بين محور أميركي ودول غربية من طرف ، ومحور إيراني سوري وحزب الله في طرف مقابل .<sup>٥</sup>

من الجدير ذكره ، أن نتائج الحرب غير الحاسمة أكّدت لممثلي المحور الداعم لحزب الله اعتقادهم بوجود أسلوب لإلحاق هزيمة إستراتيجية بإسرائيل .

سادساً - تؤكد المؤشرات الكثيرة أن الحرب على لبنان ونتائجها ، أدخلت تعديلات جوهرية على المشروع الأميركي - الأوروبي لإقامة الشرق الأوسط الكبير ، والأولويات تغيرت ، فبعد الإخفاق بالحرب معطوفاً على الإخفاقات في أفغانستان ، ولبنان ، وفلسطين والعراق ، صار الهدف ليس إقامة الشرق الأوسط الجديد والكبير ، بل صار الهدف المحوري والاستراتيجي تأمين عناصر ديمومة الهيمنة الغربية على المنطقة العربية والإسلامية قبل أن تنفلت وتنتفض وتدخل مرحلة سنوات الغليان وتولد آليات جديدة وتوازنات جديدة تنبئ بها أوضاع إيران ، وسورية ، وحرركات المقاومة ، وتأزم المشروعات الغربية في المنطقة وانعكاس ذلك على أزماتها الداخلية .<sup>٦</sup>

إن حجم امتداد الآثار الإستراتيجية والنوعية والتاريخية للحرب ونتائجها هو أبعد من لبنان والشرق الأوسط ، بل يطال مجمل المشروع الغربي في المنطقة العربية والإسلامية فيفرض عليه تعديلات جوهرية . لم تعد الحرب وسيلة لتحقيق المشروع الغربي عموماً والأميركي الفرنسي الإسرائيلي خصوصاً بعد الهزائم والإخفاقات .<sup>٧</sup>

سابعاً - من التغييرات البارزة الضعف المتزايد والمستمر للدول العربية التي تراجعت قوتها وتأثيرها مقابل بروز الاستقطاب الثنائي: إسرائيل وإيران كمراكز القوة الأساسية في المنطقة. الأمر الذي يستوجب حسابات أمنية وإستراتيجية جديدة من قبل إسرائيل، ولعل سكوت إسرائيل على عسكرة أميركا للعالم العربي هو مؤشر جديد للمتغيرات الإقليمية.<sup>٨</sup> (أنظر لاحقاً تحت عنوان: إسرائيل وعسكرة العلاقات الأميركية - العربية).

ثامناً - لقد أبرزت الحرب اللبنانية الخوف الإسرائيلي من التهديد الإيراني، فهي تعتبر هذه الحرب "لعبة تحضيرية" لصدام مستقبلي متوقع مع إيران. من الصعب الامتناع عن التفكير بماذا لو كانت هذه الحرب قد قامت في ظل إيران نووية. هل كانت إسرائيل ستتعامل بنفس الطريقة وهل كانت ستحصل على الحرية والدعم اللذين حصلت عليهما من قبل الولايات المتحدة؟ وكيف كانت إيران ستصرف؟. فإن كانت إيران نووية فإنها ستغير تماماً البيئة الإستراتيجية لإسرائيل وستقوم بتهديد كيان الدولة الإسرائيلية وتغير قواعد اللعبة في المنطقة.<sup>٩</sup>

تاسعاً - فشلت إسرائيل في استيعاب معطى استراتيجي مهم، وهو معنى انسحاب سورية من لبنان والتي كانت في الماضي عاملاً في لجم حزب الله. أعطى الانسحاب السوري من لبنان العام ٢٠٠٥ لحزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرته الأمنية والعسكرية في لبنان من جهة، وأعاق إسرائيل وحلفاءها من تحميل سورية مسؤولية مباشرة لما يجري على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. اقتصر الأمر في الحرب على لبنان بتوجيه الاتهامات الفضفاضة لسورية دون إمكانية طرح حقائق عينية "تدينها".

عاشراً - استقلالية القرار الإسرائيلي - الشعور العام الذي ساد داخل المجتمع الإسرائيلي، هو أن الحرب قررتها وخطت لها الإدارة الأميركية، ووقتها، وتحكمت بتوقيت توقفها، ما أطلق في إسرائيل مطالبات بتحريها من السيطرة الأميركية، ودفع بجريدة يدعيوت احرونوت للقول إن "إسرائيل هي كلب حراسة أميركي فقد قدراته" <sup>١٠</sup>، بالتقاطع مع تعليقات وتصريحات، ومواقف ودراسات كثيرة، جزم بأنها حرب وجود، موت أو حياة، وبأنها غيرت الدور الوظيفي لإسرائيل وقواعد التوازنات، والبيئة الإستراتيجية للصراع وتوازن القوى في الشرق الأوسط. في كل الأحوال، هناك مؤشرات كثيرة جداً تفيد بأن من قام بالحرب، وخاضها، بات يعرف تماماً نتائجها الحقيقية، وأبعادها، فتبدو آفاق التطورات بما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، والملف الإيراني، أكثر التصاقاً، وتراصاً، وتبدو التطورات سائرة في احد احتمالين:

الاحتمال الأول: اشتباك إقليمي واسع النطاق، يبدأ في واحدة من الساحات الثلاث: اللبنانية، السورية والإيرانية ولا يعرف أين ومتى وكيف وبأية كلفة، وبأية نتائج سينتهي. يرجح البعض أن يبدأ مع سورية، ويجزم آخرون انه في حال وقعت الحرب فستبدأ مع إيران، والدلائل كثيرة بدءاً بالحشود العسكرية الأميركية والغربية، امتداداً إلى التحالف الجاري إنضاجه باستعجال، مروراً بعقدة أن أي حرب مع سورية تؤدي إلى تبدلات نوعية في البنية الجغرافية والنظم العربية والإسلامية لكون سورية عربية، وإسلامية سنية، وهي في موقع المعتدى عليه، بعد أن مارست خيار السلام والتفاوض لثلاثة عقود بدون نتيجة تذكر، في حين أن الاشتباك مع إيران يمكن أن يوفر للعرب بيئة حيادية، ولا يؤدي بالضرورة إلى متغيرات في البنى الاجتماعية وفي بنية النظم واستقرارها.

الاحتمال الثاني : الشروع في المفاوضات السياسية لحل الصراع على تماس وبالتقاطع مع التفاوض لقبول إيران قوة إقليمية نووية، لها مداها الأمني ومصالحها الاقتصادية .

في كلتا الحالتين، تبدو مؤثرات نتائج الحرب على لبنان هي المقرر لأي منهما، فاستعجال الحرب الإقليمية يقال إنها لحاجات أميركية إسرائيلية أوروبية لاستعادة إسرائيل قوة الردع، وإعادة تعويم المشروع، ولجم الاندفاع الإيراني السوري بامتداداته على الساحتين اللبنانية والفلسطينية . والشروع بالتفاوض تمهيدا لتنشيط المسار السوري، والمسار الفلسطيني، ثم عبر تلازم المسارات المختلفة، ومعها مسار التطبيع بناء على المبادرة العربية للسلام التي جددت قراراً عربياً في بيروت، له الكثير من العناصر المؤيدة، والمؤشرات، بل الحاجات الماسة للتقاطعات الغربية العربية . وأخيراً، إن الحرب اللبنانية قد زادت الشكوك الكثيرة عند الإسرائيليين حول إمكانية تغيير الحقيقة الشرق أوسطية . فإن مشاكل الشرق الأوسط لا توجد لها حلول سحرية ولا طرق مختصرة .<sup>١١</sup>

### التحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧

ما زالت الرؤية الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل تحتكم إلى فرضية أن قوة الجيش ستجلب السلام، بمعنى أن تطوير قوة الجيش الإسرائيلي هو الذي سيبعد خطر الحرب ويجلب السلام .<sup>١٢</sup> بمعنى آخر، الإبقاء على فكرة أن مستقبل إسرائيل في المنطقة يعتمد على قوتها العسكرية التي تمكنها من فرض ما تريد على الأطراف العربية، وخاصة في ظرف عدم وجود نخبة سياسية قوية في إسرائيل لديها رؤية ويمكنها أن تتخذ قرارات مهمة .

على الرغم من التقييم العام للوضع الأمني - حسب معطيات جهاز الاستخبارات العسكرية - بأن هنالك تحسناً في وضع إسرائيل الإستراتيجي في العام ٢٠٠٧، خاصة في سياق تعزيز قدرة الردع العسكري التي تأكلت بعد حرب ٢٠٠٦، الأمر الذي قلل الخطر بأن يتحول أي تهديد إلى هجوم حقيقي شامل على إسرائيل في غضون السنتين القريبتين، إلا أنه في المقابل، تحسنت القدرات العسكرية لأعدائها: تهديد القسام المتصاعد، سورية تنتظر "تصفية الحسابات" رغم عدم رغبتها في شن حرب، وإيران من المحتمل أن تنجز قبلة نووية في أواخر العام ٢٠٠٩، رغم التقرير الإستخباراتي الأميركي .<sup>١٣</sup> إن التحدي الأمني المستقبلي أمام الجيش الإسرائيلي هو ازدياد تهديد الصواريخ والقذائف على الجبهة الإسرائيلية الداخلية . ليس صدفة أن النظرية العسكرية الإسرائيلية أضافت إلى مركباتها الثلاثة: الردع، الحسم، والتحذير المبكر، مركباً رابعاً، ألا وهو الدفاع، حيث تنطلق هذه الرؤية من اعتبار أن الهجوم ليس العامل المركزي الذي يحسم المعركة بل هناك حاجة لدمج العوامل الدفاعية ليس على مستوى الجبهة الداخلية فقط، بل على مستوى اتخاذ القرارات عند السياسيين والقيادة .<sup>١٤</sup>

### مستجدات سياسة التسليح

تكره إسرائيل فكرة الدفاع وتراها من الناحية النفسية والإستراتيجية اعترافاً للخصم بقدرته على الفعل والإيذاء، ومنذ بناء خط بارليف الشهير على ضفة قناة السويس كأول إجراء دفاعي لها بعد تاريخ طويل اتسم بالهجوم المستمر، لم تتوقف إسرائيل عن التفكير في مشاريع دفاعية أخرى، ربما كان أهمها بناء الجدار الفاصل بينها وبين الفلسطينيين،

ونظام الصواريخ (الحيثس) للدفاع ضد الصواريخ العربية والإيرانية، إلا أنه منذ حرب لبنان الثانية، بدأت إسرائيل تفكر بجديّة أكثر في كيفية التعامل مع معطيات جديدة تتعلق بتهديد الصواريخ والقذائف المختلفة. ولا أشك أن لجوء إسرائيل إلى أساليب دفاعية قد يعني في الوقت نفسه أن جرعة الهجوم بأشكاله المختلفة عند جيرانها قد زادت وتنوعت مع الوقت في ظل وجود تآكل مستمر لردعها العسكري لأسباب مختلفة.

### الخطة الأمنية - العسكرية "تيفن ٢٠١٢"

أقرت هيئة الأركان العامة للجيش الخطة الخمسية «تيفن ٢٠١٢»، التي ستعتمدها المؤسسة العسكرية، بعد مضي عام على حرب لبنان الثانية، وبعد انتهاء التحقيقات الداخلية، وفي ظل مواصلة الجيش تدريباته التي تهدف إلى إزالة الجمود الذي تراكم على مدى سنوات.<sup>١٥</sup>

وضعت هذه الخطة في إطار الدروس التي أسفرت عنها الحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وانعكست في تقرير لجنة فينوغراد عن أوجه التقصير التي كشفت عنها هذه الحرب، خاصة في مجال عمل القوات البرية، وأيضاً في ضوء الدروس والخبرات المكتسبة من الحروب الإقليمية الدائرة في العراق وأفغانستان ومع الفصائل الفلسطينية، وما حدث من تطورات تقنية متسارعة في أنظمة التسليح والمعدات الحربية على الصعيد العالمي خاصة في الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية.

يتضح من دراسة هذه الخطة أن أهدافها تتمحور حول الآتي.<sup>١٦</sup>

أولاً: تعزيز القوات البرية كما ونوعاً حتى تكون قادرة على تحقيق السيطرة السريعة على أرض المعركة في الحروب القادمة.

ثانياً: الحفاظ على قدرة سلاح الجو وأعمال التجسس الفضائي لتأمين السيطرة الجوية المطلقة على كل منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية وتعزيز سيطرة إسرائيل على مياهها الإقليمية، والقدرة على قطع خطوط المواصلات البحرية للدول العربية التي لها سواحل على البحرين الأحمر والمتوسط.

كما تعكس الخطة أيضاً استعداد إسرائيل لمواجهة أربعة سيناريوهات حرب محتملة هي:

أولاً: حرب شاملة برية وجوية ضد سورية.

ثانياً: مواجهة عسكرية مع إيران أدواتها القوات الجوية والصاروخية مع احتمال استخدام صواريخ كروز ذات رؤوس نووية تكتيكية تطلق من الغواصات أو منصات أرضية.

ثالثاً: حروب منخفضة الوتيرة ضد قوى وميليشيات مسلحة مثل حزب الله وحماس والجهاد.

رابعاً: تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة نتيجة ظهور أنظمة جديدة معادية لإسرائيل.

بالمجمل، هذه الخطة تركز على بناء وتطوير قواتها المسلحة وتركز على تقليص الإنفاق على سلاح الجو لمصلحة

قوات البر، ووضع أولويات تأخذ في الحسبان إمكانية حرب مع سورية وإيران.

بلغت موازنة هذه الخطة ٦٠ مليار دولار ستغطي المساعدات الأميركية نحو ثلثها.<sup>١٧</sup>

وستعتمد إسرائيل ، ضمن الخطة الجديدة ، إلى تعزيز جيش الاحتياط بلواء مشاة جديد وبنشاء فرقتين جديدتين من القوات البرية ابتداء من العام ٢٠٠٨ . ستقلل إسرائيل بشكل كبير من اعتمادها المفرط على التكنولوجيا في التدريب والقتال ، وستعود إلى المبادئ الأساسية لخوض الحروب ، أي الاعتماد على القوات البرية المدرعة المصحوبة بالدعم الجوي القريب ، ضمن عقيدة الحرب الخاطفة التي طبقتها بنجاح في حروبها السابقة ضد الجيوش العربية . وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية ، ستستثمر القيادة بشكل كبير في تحسين أداء القوات البشرية ونوعية التكنولوجيا مع إلغاء أنظمة تعتمد على أجهزة المحاكاة والتوجيه من بعد .

إضافةً إلى ذلك ، ينوي الجيش شراء مئات المدرعات الخفيفة والسريعة ، والخيارات المطروحة أمامه محصورة بين «السترايكر» الأميركية الأكثر عرضة للإصابة ، والتي لم تثبت نفسها في العراق ، وبين مدرعة «غولان» التي تنتجها هيئة تطوير وسائل القتال الإسرائيلية .

يعتقد المراقبون أن سلاح الجو الإسرائيلي كان أكبر ضحايا الخطة الجديدة . إذ تقرر تقليص عدد طائرات «جي اس اف» الهجومية المتطورة ، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة العام ٢٠١٥ ، من مئة طائرة إلى سرب واحد من ٢٥ طائرة فقط . كما ألغت الخطة الجديدة برامج لشراء طائرات هليكوبتر حديثة من طراز «أباتشي لونغبو» وطائرات حربية من طراز «اف-١٥ أي» .

وفي المقابل ، أقرت الخطة تزويد قوات البر بدبابات من طراز «ميركافا - ٤» الحديثة ، بالإضافة إلى ناقلات جند مدرعة إسرائيلية الصنع من طراز «نمر» ، وتزويد الآليات المدرعة كافة في الجيش الإسرائيلي بأنظمة الكترونية من إنتاج محلي حمايتها من الصواريخ المضادة للدروع التي استخدمها مقاتلو حزب الله . أما بالنسبة إلى القوات البحرية ، فسيتم تعزيزها بفرقتين مجهزتين بأنظمة هجومية ودفاعية متطورة وبغواصتين إضافيتين من طراز " دولفن " ألمانية الصنع قادرة على الإبحار في المياه العميقة وتأدية مهام في مناطق بعيدة . كما سيذهب جزء كبير من الإنفاق العسكري على تطوير أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية وصواريخ " كاتوشا " و " غراد " على أنواعها .

### **البحث عن منظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ / إسرائيل وبرنامج الدرع الصاروخي الأميركي**

أثار حصول إسرائيل مؤخراً على نظام الدفاع الصاروخي الأميركي ثاد (Thaad) تساؤلات كثيرة حول اندماج إسرائيل في مظلة برنامج الدرع الصاروخي الأميركي الذي أصبح أبرز موضوعات الخلاف القائمة بين الولايات المتحدة وروسيا ، خصوصاً بعد أن نشرت الولايات المتحدة بعض عناصره في أيار ٢٠٠٧ بالقرب من حدود روسيا الشرقية ، الأمر الذي أثار القيادات السياسية والعسكرية الروسية ، واعتبرته عودة لمناخ الحرب الباردة الذي كان سائداً أيام الاتحاد السوفييتي قبل تفككه في نهاية تسعينيات القرن الماضي .

### **نظام الدفاع الصاروخي THAAD**

يعتبر النظام الدفاعي الصاروخي الأميركي (ثاد) أبرز نظام دفاع صاروخي أميركي في منظومة الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات . فقد تم بناء النظام ليوفر تغطية ممتدة لمواقع القوات العسكرية والتجمعات السكانية والأهداف

الإستراتيجية على مساحات واسعة في مسرح عمليات إقليمي محدد ضد هجمات الصواريخ الباليستية المعادية ذات المدى من ١٠٠ كم وحتى ٢٠٠٠ كم، واعتراضها على ارتفاع ١٥٠ كم. ويتمتع هذا النظام بالقدرة على إسقاط الصواريخ المعادية خلال المراحل الأخيرة من تحليقها وقبل إصابتها للهدف، ويصل مداه إلى ٢٠٠ كم. كما يتميز أيضاً بنظام (ثاد) بأنه يقلل عدد الصواريخ اللازمة للاشتباك مع الأهداف المنخفضة، ومن هنا جاء حرص إسرائيل على امتلاك هذا النظام بعد حرب لبنان في ٢٠٠٦ لمواجهة الصواريخ منخفضة الارتفاع (كاتيوشا) التي كان يطلقها حزب الله ضد البلدات والمدن الإسرائيلية، وعجزت أنظمة الدفاع الصاروخية التي كانت منصوبة في إسرائيل عن اعتراضها.

تعتبر هيئة الدفاع الصاروخي الباليستي الأميركية (Ballistic Missile Defense Organization)، أن هذا النظام هو الوحيد الذي يشكل قلب نظام الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات، وباكتمال نشره سيكون قادراً على الاشتباك مع كل التهديدات الصاروخية الباليستية التي يواجهها مسرح العمليات سواء داخل الغلاف الجوي أو خارجه في الفضاء، خصوصاً إذا ما تم نشره في إطار خطة متكاملة مع نظام باتريوت ذي القدرة المطورة الثالثة (PAC-3)، وهو ما تسعى له إسرائيل أيضاً بامتلاكها لهذين النظامين إضافة إلى نظام (حيتس - ٢)، وبذلك تطور إسرائيل لأول مرة شبكتها الدفاعية المضادة للصواريخ لتصل إلى مستوى شبكة الدفاع الجوية والصاروخية الأميركية، ولتصبح الأكثر تقدماً في العالم.

### اندماج إسرائيل في برنامج الدرع الصاروخي الأميركي

صدق مجلس النواب الأميركي في ١٧ أيار ٢٠٠٧ على تخصيص ٢٥ مليون دولار لمواصلة الإنتاج المشترك لصواريخ (حيتس / أرو) وهي صواريخ إسرائيلية مضادة للصواريخ، تنتجها إسرائيل طبقاً لتكنولوجيا أميركية ناتجة عن برنامج حرب النجوم وفي إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وبتمويل أميركي، وتحصل القوات الأميركية على بعض الإنتاج الإسرائيلي من هذا النظام، وإدماجها في المنظومة الأميركية، كما تم تخصيص ١٣٥ مليون دولار لشراء نظام (ثاد)، مع تخصيص مليون دولار لمواصلة منظومة (قلعة داود) التي تتعامل مع القصف الصاروخي المكثف بما فيها الصواريخ القصيرة المدى وصواريخ كاتيوشا.

وبحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، فإن المنظومتين الأميركية والإسرائيلية ستعملان من خلال تكامل تام. وإن هذا الأمر سيتحقق في العام ٢٠١٣ من خلال استثمار أميركي في المنظومة الإسرائيلية يقدر بنحو مليار دولار، علاوة على نحو ٢,٨ بليون دولار سبق استثمارها<sup>١٨</sup>.

بهذا، ستكون لإسرائيل منظومة دفاعية جيدة تتيح لها التصدي للصواريخ الباليستية الذاتية الدفع التي تمتلكها إيران وسورية. وستكون هذه المنظومة من ثلاثة مستويات: صاروخ (حيتس / أرو) الذي من شأنه أن يسقط الصواريخ الباليستية الذاتية الدفع وهي على ارتفاعات عالية، وصاروخ (ثاد) القادر على الدفاع عن المدن والمناطق الواسعة مثل ميدان القتال والقواعد والمطارات الكبرى، فضلاً عن بطاريات صواريخ (باتريوت). إلا أن تحول المنظومة الدفاعية الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع الأميركية المضادة للصواريخ، التي تحمي



القواعد الأميركية وقواعد غرب أوروبا في الشرق الأوسط ، سيكون له تأثير بالغ على وضع إسرائيل الاستراتيجي .  
فإقامة هذه الصواريخ ستصبح إسرائيل خط الدفاع الأول في الدرع الصاروخي الأميركي الذي تستعد الولايات المتحدة  
لنشره في أوروبا الشرقية . ومن الناحية السياسية ، فإن تفسير هذه الخطوة هو أن إسرائيل تضع نفسها إلى جانب الولايات  
المتحدة في مواجهة روسيا في الصراع على مواقع التأثير وأسواق النفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،  
فيما تصفه عناصر في الغرب وفي روسيا بأنه الحرب الباردة الثانية ، وإذا بدأ بالفعل سباق التسلح الجديد بين الولايات  
المتحدة وروسيا ، فإن روسيا ستعتبر إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأميركية المضادة للصواريخ ، ويمكنها أن تزود  
إيران وسورية بصواريخ باليستية متقدمة ، وبما يمكنها من توحيد شبكة الصواريخ الإسرائيلية المضادة للصواريخ .

### غابي أشكنازي - رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ورؤيته للتحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل

منذ تسلمه رئاسة هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ، حدد غابي أشكنازي التحديات التي وقفت أمامه ، خاصة بعد  
فشل الحرب على لبنان ، أبرزها :  
أولاً : إعادة ترميم و جهوزية الجيش الميدانية - أعلن اشكنازي تصميمه على تطبيق توصيات لجان التحقيق التي عينتها  
المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالفشل العسكري في حرب لبنان ٢٠٠٦ ، حيث تتمحور عملية  
الترميم حول تقويم التقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جهوزية جنود الاحتياط ، نواقص لوجيستية ،  
مراجعة وتنظيم نظام الاحتياط ، ترميم التشغيل العملي للجيش .  
منذ تسلمه رئاسة الأركان يقوم الجيش بتدريبات ميدانية على نطاق واسع وبوتيرة عالية . استطاع اشكنازي  
خلق الصورة بأن رئيس الأركان سوية مع الجيش يعملان على تجديد التدريبات ، فهو مشرف بامتياز على كل  
التدريبات العسكرية الميدانية .  
إضافة إلى ذلك ، يشدد أشكنازي على أهمية عملية التربية الداخلية للجيش مشيراً إلى الحاجة للعمل على  
تطوير وتحديث " مبادئ وقيم " ووضع أسس جديدة مثل العزيمة والإرادة ، وتقوية الإيمان لدى الجنود بمصداقية  
أهدافهم .

ثانياً : إيقاف التغييرات في الجيش - الشيء الأساس الذي يمكن الإشارة إليه بالنسبة لأداء أشكنازي هو ما إذا كان  
أشكنازي لا يوقف وبشكل غير منظم قسماً من التغييرات التي بدأ بها من سبقه ، على الرغم من أن أشكنازي  
كان شريكاً بالتغييرات التي طرأت على الجيش في السنوات الأخيرة والتي لاقت الكثير من الانتقادات<sup>١٩</sup> .  
(أنظر المادة : الخطة الأمنية - العسكرية " تيفن ٢٠١٢ " ) .

ثالثاً : ترميم صورة الجيش أمام الخارج - يقف أشكنازي أمام تحديات أكبر من التي وقف أمامها من سبقه ، فعليه تحسين  
مكانة الجيش تجاه الداخل والخارج معاً . إضافة للتحديات التي يواجهها كرئيس هيئة الأركان العامة في إسرائيل  
وهي تحديات حربية تتعلق بمواجهة جيوش أخرى ، إلا ان هناك تحدياً رئيساً آخر كنتيجة لحرب تموز ٢٠٠٦ يتعلق

بالذات بصورة وهيبة الجيش تجاه الخارج وهو أمر لا يقل أهمية عن مستوى الأداء الداخلي للجيش.<sup>٢٠</sup> رابعاً: إعادة هيبة الردع - إن الأذى الأكبر الناجم عن حرب لبنان هو التآكل المستمر لهيبة الردع العسكري ما تعتبره إسرائيل جزءاً من قوتها وأمنها القومي. فبالرغم من أن المستوى السياسي يؤثر في هذا المضمار كما هو الحال بالنسبة للمستوى العسكري، إلا أن المسؤولية في هذا الشأن تقع على الجيش، فعليه تحسين الردع الذي تضرر نتيجة الإخفاقات والفضائل الأدائي للجيش نفسه وأيضاً في حال أن هذا الردع قد تضرر من المستوى السياسي أيضاً.

يدرك أشكنازي وقادة الجيش الإسرائيلي أن السلاح المتقدم لا يكفي ليردع حزب الله والفصائل الفلسطينية. إن القتال اللا متجانس ووجود الفدائيين "غير القابلين للردع" كما هي الحال مع الفلسطينيين وحزب الله قد ألزم ضرورة توضيح وتنشيط معنى الردع وصورته. فإن الجيش بحاجة إلى ثورة وانقلاب ذهني في مجالات مختلفة تصل حتى إلى كيفية إدارة حرب وبأية أدوات.

خامساً: التمسك بالإجماع - تحسين صورة الجيش بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، بمعنى إعادة اعتبار وهيبة الجيش أمام المجتمع. إن الجيش قد فشل بتوفير الأمان لسكان الشمال في الحرب الأخيرة. يؤكد أشكنازي في تصريحاته على ضرورة إعادة الجيش لمركز ولب الإجماع الإسرائيلي.

سادساً: الحوار مع المستوى السياسي - يرى بعض المعلقين العسكريين أن أشكنازي يدرك مدى ضرورة تحسين الحوار وترتيب العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية التي شكلت أحد جوانب الإخفاق في حرب تموز ٢٠٠٦.

سابعاً: عملية اجتياح لقطاع غزة - يتساءل المعلقون العسكريون عن دور أشكنازي وموقفه من إمكانية مغامرة اجتياح عسكري في قطاع غزة. يشار هنا إلى عدم تسرعه بقبول وجهة نظر وزير الدفاع باراك بضرورة القيام باجتياح عسكري لقطاع غزة، فهو ينوّه إلى التعقيدات العسكرية في حالة القيام بالاجتياح.<sup>٢١</sup> وأخيراً، يبقى السؤال: هل سكوت اشكنازي يخدم هدفاً استراتيجياً مهماً ألا وهو الامتناع من أخذ الجيش لأماكن خلافية؟ أو أنه رئيس أركان لا يملك رؤياً استراتيجية مستقبلية واسعة؟. قد يكون دوره في مجال إعادة ترميم وتنظيم الجيش عسكرياً، الأمر الذي ينسجم مع رؤيته لتقرير فينو غراد بأن معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش ستمكن إسرائيل من الانتصار في الحرب القادمة، وعلى أساس أن ما لا تحقّقه القوة تحقّقه قوة أكبر، وما لا تحقّقه الحرب الجوية يمكن أن تحقّقه الحرب البرية، وبناء على ذلك لن يبادر اشكنازي إلى قراءات إستراتيجية جديدة تتبناها إسرائيل وتتناسب مع المعطيات الإقليمية الجديدة.

### عودة باراك إلى رأس الهرم الأمني - العسكري الإسرائيلي: المعاني والأبعاد

يسوّق إيهود باراك نفسه للإسرائيليين كحريص على أمنهم ورافض لتقديم أي تنازلات تؤثر على الأمن وتنازل منه، كما يتشدد في البطش والتنكيل بقطاع غزة لتحسين شعبيته وفي الوقت نفسه الثرثرة عن المسار السوري لإثبات أنه يمتلك أجندة سياسية وسلمية.

في سياق العلاقة الإسرائيلية - السورية ، لا بدّ من التنويه أن باراك يشدد على إبراز الخلاف الاستراتيجي الجوهري والعميق مع اولمرت في مسألة ماهية القناة التي يتعين على إسرائيل تركيز جهودها السياسية عليها في العام ٢٠٠٨ . فإن اولمرت بتأييد من الموساد ومجلس الأمن القومي والإدارة الأميركية أيضاً ، يُفضل التركيز على محاولة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين . وهو مستعد على القناة السورية لإجراء خطوات جس نبض ، لكنه ليس مستعداً للدخول في مفاوضات فعلية وملزمة . يعتقد باراك ، الذي يحظى بتأييد حازم من هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ، وبمساعدة الشاباك ، أن الجهد السياسي يجب أن يجري في القناة السورية تحديداً ، بينما يتعين إدارة الجهد على القناة الفلسطينية بحذر وببطء .

في المشهد الأمني والعسكري العام ، يشير المعلقون الإسرائيليون إلى دوره في استعادة وتعزيز هبة الردع للجيش في أعقاب حرب ٢٠٠٦ ، من خلال توظيفه مجهوداً كبيراً في ترميم الجيش . والاهم من ذلك ، الضربة الجوية لموقع قالت إسرائيل إنه نووي في شمال سورية .

في السياق الفلسطيني ، ما زال باراك صقراً بمواقفه السياسية والأمنية ، وهو صاحب قناعة بأن الفلسطينيين يجب أن يدركوا أن لإسرائيل ذراعاً طويلة لن تتردد في استخدامها ، ويجب أن يدفع أعداؤها ثمناً باهظاً على أي موقف "عدائي" لها .

يتعامل باراك مع الضفة الغربية على أنها مصيدة . من جهة ، يرى باراك ضرورة دعم السلطة الفلسطينية بقيادتها الحالية ، ومن جهة أخرى ، يرفض المساومة والتساهل فيما يتعلق بالسيطرة الأمنية . يرفض الانسحاب طالما لم يكتمل بناء جدار الفصل وتزويد إسرائيل بمنظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ . كذلك يرفض إزالة بعض الحواجز العسكرية في الضفة الغربية .

أما بالنسبة لموقفه العدائي الراض لأية صيغة تفاهم أو هدنة أو تسوية ما مع حماس ، فقد يعزز احتمالات الاجتياح لقطاع غزة . وعلى الرغم من إدراكه لصعوبة منع صواريخ القسام عسكرياً ، إلا انه يراهن على مغامرة الاجتياح بل يرهن مستقبله السياسي وإمكانية وصوله لرئاسة الحكومة بمدى تنكيله وعنفه في مواجهة الفلسطينيين .<sup>٢٢</sup>

### تقرير فينوغراد وحالة الأمن والعسكريين الإسرائيليين

عالج تقرير فينوغراد ، تفصيلاً ، إخفاق الجهازين الإسرائيليين ، العسكري والسياسي ، وقصورهما عن التنسيق بينهما . وقد اثبت التقرير مجدداً عمق الفشل الإسرائيلي في حرب تموز ٢٠٠٦ ضد حزب الله وحالة الإرباك التي عاشتها القيادتان العسكرية والسياسية في ساحة المواجهة واتخاذ القرارات المناسبة وهو ما يشير إليه ذكر كلمة فشل أكثر من ٢٥٠ مرة بالارتباط مع المستويين السياسي والعسكري ، وهو ما يسقط تلك الهيئة التي يحاول البعض إلصاقها بالجيش الإسرائيلي على خلفية ما يملكه من قوة تدميرية هائلة .

وعلى الرغم من أن مسؤولية المؤسسة السياسية لا تقل عن مسؤولية المؤسسة العسكرية إلا إن التقرير النهائي للجنة فينوغراد حمل الجيش المسؤولية المباشرة في فشل الحرب ، الأمر الذي يعود لأمرين مهمين :

أولاً: هناك فرضية سائدة في إسرائيل مفادها أن الجيش ليس مجرد أداة في يد المؤسسة السياسية، خاصة عندما يصعب على المستوى السياسي الإسرائيلي تعريف أهدافه الأمنية (حكومة أولمرت)، فيقوم الجيش بتعبئة الفراغات الناتجة، لأنه قد يكون مضطراً لذلك وأحياناً كونه متحمساً لذلك. إضافة إلى هذا، فإن الجيش هو الجسم المعتاد على التخطيط واتخاذ القرارات بشكل منهجي وثابت، فجزرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية. حتى أن أهداف حرب ٢٠٠٦ أيضاً تماشى وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية.

ثانياً: يركز تقرير فينوغراند على فشل الأداء العسكري في الحرب متجنباً البحث والنقاش فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية العسكرية التي تتبناها إسرائيل منذ الخمسينيات. بهذا أشار التقرير إلى عدة جوانب ساهمت في الإخفاق العسكري: عدم وضوح وفهم الأهداف العسكرية للحرب؛ اختلالات ونواقص جوهرية (لوجيستية)؛ مفهوم التشغيل العملياتي للجيش؛ فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات؛ كفاءات جنرالات الحرب؛ حرب الجنرالات.

باعتقادنا، لم يستخلص تقرير فينوغراند العبرة الأساسية من الحرب، وهي حدود القوة العسكرية، وأنها مهما طغت وبلغت وتفوقت، ستعجز عن تحقيق أهدافها، إذا كانت تتضمن كسر إرادة شعب على الحياة والعيش بحرية واستقلال وكرامة على أرضه. تجاهل التقرير بأن هذه الحرب قد أسقطت نظرية الردع الإسرائيلية سقوطاً مدوياً. فمنذ الأيام الأولى للحرب اتضح أن التفوق العسكري لم يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات. لقد حطمت هذه الحرب أهم عناصر الردع التقليدي عند إسرائيل: الاعتماد الأساس على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو؛ ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة؛ ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو عن المبادرة بالهجوم؛ تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين وخاصة أن إسرائيل لا تملك عمقا جغرافيا استراتيجيا؛ خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية أي خوض حرب "دون ضحايا".

ينسجم تقرير فينوغراند مع رؤية رئيس الأركان غابي اشكنازي، بأن معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش ستمكن إسرائيل من الانتصار في الحرب القادمة.

وأيضاً يرى التقرير الكامل أن الحرب كانت بين حزب الله وإسرائيل، متجاهلاً الأبعاد الأمنية والإستراتيجية الإقليمية لهذه الحرب، خاصة انه أغفل الدور الإيراني، ولم يذكر التقرير إيران غير بضع مرات، معظمها على نحو غير مباشر.<sup>٢٣</sup>

## السياسة الأمنية - العسكرية إزاء الشعب الفلسطيني في العام ٢٠٠٧

### بعد سيطرة حماس على قطاع غزة

تشير المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠٠٧، إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم جديدة لها صفة الديمومة، وأن هذه المناطق الساخنة أصبحت تحدد أطر المتغيرات الإستراتيجية المتوقعة لعام ٢٠٠٨،

وبالرغم من أن الساحة الفلسطينية ليست المنطقة الساخنة الوحيدة، غير أنها تعد الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، ما يفرض علينا التركيز على متغيراتها الإستراتيجية الجديدة لعام ٢٠٠٧، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، والذي شكل محطة توقف لمختلف البرامج الرسمية العربية والدولية والإسرائيلية في المنطقة. ومن ثم الأزمة الحادة على أثر السيطرة من قبل " حماس " على قطاع غزة.

ما جرى في غزة، وفي الساحة الفلسطينية عامة، خلال العام ٢٠٠٧، يؤكد انه انتهى فصل من القضية الفلسطينية وبدأ فصل جديد يقوم على تحويل الازدواجية الفلسطينية من الازدواجية في بلد واحد إلى ازدواجية في بلدين. حركة حماس حققت إنجازاً في فرض حضورها، بالقوة العسكرية والسيطرة على قطاع غزة، في حين تمكنت فتح من التحصن في موقعين قياديين مهمين، الأول: موقع رئاسة السلطة الفلسطينية، والثاني: قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.<sup>٢٤</sup> بالإضافة إلى الحكومة في رام الله.

مما لا شك فيه، أن اللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية لا يمثل خياراً استراتيجياً مناسباً في الساحة الفلسطينية، لأنه يعزز الانقسام والتشرد الداخلي حيث يضع حركة حماس والسلطة الوطنية أمام تحد كبير يمكن له أن يطيح بمكاسب النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال.

إسرائيل التي صرحت علنياً برفضها المطلق لوقوع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس، معتبرة ان حماس لن تستطيع الاستمرار في إدارة بقعة هي الأكثر كثافة في بقاع العالم، ومن بين أكثرها فقراً، وسط فرض ظروف عزلة وحصار دولي وإقليمي، سرعان ما بدلت مواقفها وما زالت تسعى بجهد لتعميق الأزمة بين فتح وحماس وترسيخ الانفصال بين الضفة وقطاع غزة.<sup>٢٥</sup>

هناك عدة دوافع تجعل إسرائيل تؤيد الانفصال، أهمها:

أولاً: كما ذكرنا أعلاه، قناعتها بعدم إمكانية سيطرة مجددة للسلطة الفلسطينية في غزة، وبأن سيطرة حركة حماس مطلقة.

ثانياً: أن الانفصال يساهم في زيادة تصدع نسيج المجتمع الفلسطيني، وتعميق أزمة الثقة بين قواه السياسية، لعل الحلم الفلسطيني ببناء الدولة والوطن تنهيه ثقافة تبيح سفك الدم الفلسطيني بأيدي فلسطينية.

ثالثاً: استوعبت غزة أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين رغم مساحتها الصغيرة، فثلاثة أرباع سكان غزة (٤, ١ مليون) من اللاجئين. لربما، تعتقد إسرائيل أن يكون هذا حلاً مريحاً أميركا وإسرائيل، من زاوية أنه يتيح التوصل إلى اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية في مقابل إرجاء مسألة اللاجئين أو حلها دون ممارسة حق العودة.

رابعاً: من الممكن، أن إسرائيل ما زالت تراهن على المشروع الأميركي المدعوب " الشرق الأوسط الجديد " على أساس تعميق " الفوضى البناءة " ووضع خرائط جديدة للشرق الأوسط من خلال تجزئة الأقطار العربية مثل العراق، لبنان وفلسطين، إلى دويلات وكتنونات وفقاً لمصالحها.

لترسيخ دعم الانفصال، تتجذر ازدواجية التعاطي الدولي مع الشأن الفلسطيني. حيث ترافق مع سياسة العزل

وتشديد الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، إعلان كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عن استئناف برامج المساعدات المالية والخدمية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وذلك بهدف رسم صورتين متناقضتين لشعب واحد، وتحميل حماس وزر ذلك كله، وبما يخدم المصالح الإسرائيلية في تقسيم فلسطين إلى مربعات أمنية معزولة ومقطعة الأوصال، وتشديد القبضة على الضفة الغربية ذات البعد الأمني الأهم لإسرائيل في ظل تداخلها جغرافياً مع المستوطنات. بل لتعزيز احتمالات قيام احتراب أهلي بين فئات الشعب الفلسطيني، أو على الأقل ثورة شعبية ضد الحالة الاقتصادية الصعبة التي سيواجهها القطاع وتتحمل حماس مسؤوليتها، حسب تقديرهم.

خلاصة القول، انه لم يتم تحوّل جوهرى مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فدعم الانفصال بين غزة والضفة الغربية يأتي في سياق محاولة إجهاض الحقوق الوطنية الفلسطينية والعداء لحركة حماس تحت يافطة أميركية- إسرائيلية هي حركات "الإرهاب" الإسلامية.

### ما وراء الإعلان عن قطاع غزة "كيانا معاديا"

أعلنت إسرائيل قطاع غزة تحت سيطرة حماس "كيانا معاديا"، موضحة أنها، لم تتخذ هذا القرار إلا بعد الإطلاع على أوراق عمل قانونية وإجرائية توضح الفعل وحدوده. فقطع الماء محظور، بموجب القانون الدولي، في حين أن قطع الكهرباء جزئياً أمر مقبول. كما أن منع وصول الإمدادات الغذائية ممنوع، فيما يمكن حظر إيصال أنواع من الفواكه. وكذلك، فرض قيود على حركة السكان من القطاع وإليه. يأتي قرار الإعلان عن قطاع غزة "كيانا معاديا"، الذي اتخذ في مطلع أيلول ٢٠٠٧، ليس فقط لإتاحة فرض العقوبات على قطاع غزة، إنما في سياق تعزيز الانفصال بين غزة والضفة الغربية، أي اعتبار غزة وكأنها كيان مستقل والتجاهل عمداً أنها واقعة تحت الاحتلال.

وكذلك، توقيت هذا القرار في ظل الأزمة الداخلية الفلسطينية وبدء عملية التفاوض، يأتي ليؤكد التوجه الاستراتيجي لإسرائيل الداعم لفكرة الانفصال والانتقال إلى مرحلة جديدة من الحرب المفتوحة على قطاع غزة باعتبار أن حماس منظمة إرهابية سيطرت على قطاع غزة وجعلت منه كياناً معادياً، وهذه المنظمة تقوم بنشاطات معادية لدولة إسرائيل ومواطنيها.

تحاول إسرائيل التصرف مع قطاع غزة تحت سلطة حماس باعتباره حالة يمكن تدجينها. تتمثل هذه الخطوة في إضعاف حماس وعزلها داخلياً من خلال حصار غزة، والترويج لفكرة أن الحصار المضروب هو على حماس وليس عقوبة لسكان القطاع، الأمر الذي يسهم، من وجهة نظرها، في تعميق النقمة الشعبية في القطاع على الحركة، سيما إذا استمر الحصار لفترة طويلة. لعل هذه النقمة تتحول إلى رافعة مدنية تضغط على حماس لإرغامها على وقف إطلاق الصواريخ إلى المناطق الإسرائيلية، موضحة أن العقوبات ستفرض بشكل متدرج، حيث ربطت إسرائيل بين قطع التيار الكهربائي وبين مشاغل تصنيع صواريخ القسام التي تعمل على الكهرباء.

هذا القرار الإسرائيلي الذي يبدو جديداً وأنه اتخذ بعد دراسة وتمحيص، إلا أنه يفتقر في الواقع إلى الجدة ويبدو

أنه لا ينبع عن دراسة . فبعد فترة قصيرة من فوز حماس في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٦ ، سارعت إسرائيل إلى اعتبار، ليس قطاع غزة وحده، وإنما أراضي السلطة بأسرها «كيانا معادياً» . وسبق لها أن مارست كل الإجراءات التي توحى اليوم بأنها بصدد ممارستها مستقبلاً، ولم يتغير شيء .

وبالفعل، منذ انتفاضة الأقصى على الأقل، تعتبر هذه المنطقة "كياناً معادياً" . وهي لم تكتف بفرض الحصار عليها، بل أرسلت طائراتها الحربية لتقصف ليس فقط المنشآت الحكومية أو العامة والبنى التحتية، وإنما أيضاً بيوت المدنيين .

هذا الإعلان يبرز حالة الإرباك وقلة الحيلة لدى القيادة الإسرائيلية وخاصة المؤسسة العسكرية حيال سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتبعاته الأمنية .

### بين الاجتياح الشامل لقطاع غزة والوصول إلى هدنة مع حماس

تدرك المؤسسة العسكرية أن قدرة إسرائيل على التعامل مع تهديد صواريخ القسام، محدودة، صعبة بل مربكة، وبات هذا التهديد يؤثر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية والمعنويات الوطنية . خاصة أن خيار تطوير سلاح مضاد لإسقاط الصواريخ قبل وصولها إلى الأهداف الإسرائيلية يحتاج إلى وقت طويل كما أن نجاحه غير مضمون، فقرار الحكومة الإسرائيلية بتخصيص ٨١١ مليون شيكل لتطوير وتصنيع نظام تسليح قادر على التصدي للصواريخ القصيرة، من المتوقع أن يدخل حيز التطبيق بعد عامين .<sup>٢٦</sup>

تقف المؤسسات السياسية والعسكرية في إسرائيل مرتبكتين أمام خيارين في مواجهة الصواريخ : الهدنة أو الاجتياح العسكري، في حين تسقط إسرائيل خيار الحوار السياسي مع حركة حماس .

إن خيار الاجتياح الواسع لم يسقط بعد، إلا أنه لا تزال تعقيدات كثيرة أمام إسرائيل، منها :  
أولاً: الخسائر البشرية المحتملة لعملية اجتياح غزة والتي يمكن أن تحول مسار العملية وموقف الجمهور الإسرائيلي منها، فالتقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن عشرات القتلى بين الجنود الإسرائيليين سيكونون حصيلة الاجتياح الواسع .<sup>٢٧</sup>

ثانياً: تطور وسائل المقاومة وأدواتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، فقد أضحت أكثر قدرة في التخطيط والرصد وتوزيع مجموعاتها . تملك حماس عدداً كبيراً من الصواريخ التي تستطيع إلحاق ضربات موجعة بالمناطق الجنوبية . وهذا يشكل ميزان ردع بين حركة حماس وإسرائيل مما يجعل الأخيرة تتباطأ في اتخاذ قرار الاجتياح . يؤكد الجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك أن المقاومة تطور صواريخ بعيدة المدى تصل إلى مدى ٢٥ كم، وأنها نجحت في تطوير إمكانيات لحزن الصواريخ لفترة طويلة .<sup>٢٨</sup>

ثالثاً: التداعيات السياسية لاجتياح واسع . إن اجتياحاً واسعاً سيترك ظلاله على المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية، فالاجتياح سيستغرق وقتاً طويلاً قد يستمر لعدة أشهر الأمر الذي يعني توقف المفاوضات وانتهاء الدفعة والحراك السياسي الذي يراهن عليه بوش .

رابعاً: الاجتياح لا يضمن وقف إطلاق صواريخ القسام.

خامساً: لا تملك إسرائيل حلاً لمصير غزة ما بعد الاجتياح.

تشير كل الدلائل إلى تعزيز احتمالات الاجتياح العسكري لقطاع غزة، على الرغم من ما ورد أعلاه من تعقيدات وإشكالات حقيقية، وخاصة أن إسرائيل تعي عدم نجاعة الإغلاق التام. إن أبرز الدوافع للقيام بالاجتياح: أولاً: قناعة الساسة والعسكريين بأن الاجتياح هو الحل الأفضل لتخفيف حجم الهجمات الصاروخية على المناطق الإسرائيلية<sup>٢٩</sup>.

ثانياً: قناعة إسرائيل بأن عامل الزمن هو لصالح الفصائل. حيث أن زيادة جهوزيتها وقدراتها الصاروخية والدفاعية سوف تنعكس بحجم الضرر البشري والمادي للطرف الإسرائيلي.

ثالثاً: قناعة إسرائيل بثبات سيطرة حماس على غزة وفشل الحصار والإغلاق التام والتصفية الجسدية على الأمد البعيد<sup>٣٠</sup>.

رابعاً: تصعيد الضغط على سكان غزة الذين يقعون تحت الحصار والإغلاق، لعلهم يلمسون ضرورة التخلي بل التمرد على حركة حماس.

باعتمادنا، إن الضغط الإعلامي والشعبي المتصاعد نحو ضرورة عملية اجتياح واسعة، وعدم قدرة الحكومة الحالية على الوقوف أمام هذا الضغط، قد يحسم الأمر باتجاه ترجيح كفة الاجتياح.

### الموقف الأمني - العسكري الاستراتيجي

#### الإسرائيلي تجاه سورية في العام ٢٠٠٧

ربما لم يشهد عام نقاشا، وتخوفا في ذات الوقت، حول تطورات ملف العلاقات السورية الإسرائيلية بقدر ما شهد العام ٢٠٠٧. ففي بدايته تكاثرت الحديث حول هذا الملف من منظور إمكانية التقدم في مسار التسوية على خلفية إشارات متبادلة من الطرفين بالنية في استئناف المفاوضات، وإن كانت أكثر إيجابية في اتجاه التسوية من جانب سورية. ثم عاد الحديث في صيف هذا العام عن الملف من منظور احتمالات وقوع حرب بين الجانبين في ظل توتر شديد بات يكتنف العلاقات بينهما.

في التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٦، تم الاستنتاج بأن إسرائيل غير معنية في تلك المرحلة ببدء عملية تفاوضية مع سورية، مستعرضين الدوافع المؤيدة والرافضة لكلا الطرفين خاصة في أعقاب الحرب على لبنان، تداعيات "الملف النووي الإيراني" وسياسة العزل التي تبثها الإدارة الأميركية ضد سورية.

يمكن توصيف العلاقات السورية الإسرائيلية العام ٢٠٠٧ بأنها "حالة حرب" على ضوء تصاعد حالة التوتر والاستفزاز التي تشهدها العلاقات بين الجانبين والتي بلغ ذروتها في عدة اختراقات وضربة جوية إسرائيلية لسورية. تعززت "حالة الحرب" عندما بات السوريون على يقين من عدم تصديق أقوال قادة إسرائيل حول السلام والمناقضة لأفعالهم على الأرض. يرى السوريون أمامهم دولة تلقت ضربة في الحرب في السنة الماضية وتسعى لإعادة بناء



ثقتها الذاتية والتنفيس عن الإحباط المتراكم . يرون جيشاً يتدرب بلا توقف ووحدات كثيرة منه تفعل ذلك فوق هضبة الجولان . يرون ميزانية أمنية مضخمة وعشرات القطع الهندسية الثقيلة تتمرس فوق الهضبة وأرسل الجيش إلى هناك في السنة الأخيرة كمية هائلة من الاسمنت . يرون المجاهرة بما ينشر حول مساعي التزود بالسلاح والعتاد وخصوصا القنابل الذكية لإعادة ملء الترسانة التي فرغت في الصيف الماضي ، بل وأكثر من ذلك ، يرون الجيش الإسرائيلي يتدرب بصورة مبالغ بها ، كل وحداته في زحزحة متواصلة ، ويرون المجلس الوزاري الأمني - السياسي وهو يعتقد سبع مرات في شهر آب ٢٠٠٧ خلف ستار من السرية للتداول حول الجبهة الشمالية .

" حالة الحرب " لا تنتهي بقبول الرواية الإسرائيلية الرسمية ، ولو تبدو منطقية ، بأنهم لا يريدون الحرب وان الجيش في نهاية المطاف يجري تدريبات لإعادة بناء قدراته بعد حرب لبنان الثانية ، ولأنه بحاجة إلى خطة ميدانية يتدرب عليها وليس بسبب نوايا هجوم على سورية .

تنعكس " حالة الحرب " أيضاً في تصريحات قادة إسرائيل عن " صعوبة " تقدير نوايا الأسد ولا يستبعدون " حرب الخطأ " ، مؤكدين أن الجيش ودولة إسرائيل مستعدان لكل الاحتمالات .<sup>٣١</sup>

" حالة الحرب " موجودة رغم ما ذكر أنتوني كوردسمان في تقريره حول " إسرائيل وسورية :<sup>٣٢</sup> الميزان العسكري وتوقعات الحرب في ظل تدهور شعبية الحكومة الإسرائيلية منذ حرب لبنان " ، بأن إسرائيل لن تكون قادرة بأية حال من الأحوال على تحمل تكلفة حرب أخرى في المنطقة ، حتى وإن كانت الحسابات تصب في اتجاه ترجيح كفتها للنصر في تلك الحرب . كما أنه لن يكون من صالحها تعكير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، التي لا تريد فتح جبهة أخرى في الشرق الأوسط قبل الانتهاء من العراق .

" حالة الحرب " قائمة رغم الاستنتاج أنه لا حرب قريبة بين سورية وإسرائيل وفق ما نقلته صحيفة " يديعوت أحرونوت " في نهاية آب ٢٠٠٧ من أن ثمة اتفاقاً استخبارياً قد تم توقيعه بين سورية وإسرائيل تعهدتا بموجبه بعدم اعتداء أي منهما على الأخرى .

" حالة الحرب " مستمرة في ظل الخلاف بين أولمرت ووزير دفاعه إيهود باراك . أن أولمرت ، بتأييد من الموساد ومجلس الأمن القومي وكذلك من الإدارة الأميركية ، يفضل التركيز على محاولة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين . أما باراك ، وبدعم من هيئة الأركان ومن الشبابك ، فيعتقد بوجود تركيز الجهد على المسار السوري .<sup>٣٣</sup>

تتأكد " حالة الحرب " عندما تقوم إسرائيل بعمليات اختراق جوي للأراضي السورية ، وعند قيام أربع مقاتلات إسرائيلية في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ بالتحليق فوق مقر رئاسي في اللاذقية ، وأخيراً الضربة الجوية الإسرائيلية لمواقع في شمال سورية في السادس من شهر أيلول ٢٠٠٧ .

بالمجمل ، في سياق ما ذكر أعلاه ، يستنتج أن الاختراقات ترفع درجة تهديد خطر الحرب مع سورية من درجة الاحتمال المنخفض " إلى درجة " المحتمل " وتبقي الحديث حول احتمالات الحرب في دائرة الضوء ، على الرغم من طريقة الرد الدبلوماسية السورية على الاختراقات الإسرائيلية .

## الغارة الإسرائيلية على منطقة دير الزور في السادس من أيلول ٢٠٠٧

تصل " حالة الحرب " ذروتها عند الغارة الإسرائيلية التي جرت في ليلة السادس من أيلول ٢٠٠٧ على هدف ما قرب منطقة دير الزور في أقصى شمال سورية .

والواقع أن انعدام المعلومات الدقيقة حول ما جرى ، خلال العام ٢٠٠٧ ، دفع وسائل الإعلام إلى محاولة تعبئة الفراغ عن طريق الاستناد إلى تكهنات ومصادر غير رسمية . فالجانبان السوري والإسرائيلي ، كل بطريقته ، فرض تعميماً على المعطيات : السوري على التفاصيل الدقيقة للمنطقة المستهدفة ونوعية الذخيرة التي ألقيت . أما الإسرائيلي فإنه عمد إلى الإفادة من التزام الصمت لإشاعة أجواء بأن الهدف مهم واستراتيجي .

في البداية ، جرى الحديث عن استهداف شحنة تسليحية موجهة لحزب الله ثم تركز الأمر على منشأة تسليحية إيرانية في سورية بل وأيضاً استهداف قاعدة صواريخ أرض - جو أو حتى أرض - أرض لا فرق . وبعد ذلك ، تم التطرق إلى عملية مشتركة برية وجوية ضد منشأة إستراتيجية سورية سرعان ما جرى الحديث عن أنها نووية الطابع أقيمت بالتعاون مع كوريا الشمالية ، وبالتحديد بعد وصول شحنة من كوريا الشمالية إلى طرطوس . وافترضت إسرائيل أنها تحتوي على عتاد للأهداف النووية .<sup>٣٤</sup>

باعتقادنا ، يمكن تلخيص أهداف الضربة الإسرائيلية في عدة دوافع منها المعلنة والعينية :

الدوافع المعلنة :

أولاً : حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية ، إن العملية استهدفت منطقة تعتقد إسرائيل بأنها تضم منشآت معنية بتطوير الصواريخ وإنتاجها بمشاركة خبراء إيرانيين وكوريين شماليين . وأن التعاون النووي بين سورية وكوريا الشمالية ، محاصر برية وبحرية منذ أكثر من أربعة أعوام ، وتحت المراقبة الشاملة من قبل أجهزة أميركية وغربية عديدة .

ثانياً : إن العملية الإسرائيلية هدفت بالأساس إلى نقل رسالة تحذير إلى سورية مفادها أن إسرائيل على إطلاع على الجهود السورية لتطوير الترسانة الصاروخية وتمرير الصواريخ إلى حزب الله في لبنان ، وان طائراتها قادرة على الوصول إلى أهدافها في العمق السوري .

أما الدوافع العينية :

أولاً : إعادة بعض الهيبة المتآكلة للردع العسكري الإسرائيلي منذ حرب ٢٠٠٦ . حيث بدا أن ثمة حاجة للحكومة الإسرائيلية للتأكيد على رسالة لكل من سورية والعسكريين في إسرائيل ، مفادها أن المذهب العسكري الإسرائيلي القائم على ضرورة نقل المعركة إلى أرض الخصم ما زال فاعلاً ، وأنه ما زالت لإسرائيل اليد الطويلة في الإقليم .

ثانياً : اختبار القدرات السورية ، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الدفاعات الجوية ، في ضوء ما قيل عن تسلّم سورية صواريخ روسية جديدة من طراز أرض - جو ووضعها في الخدمة الفعلية ، وكذلك اختبار قدرة شبكة الرادارات السورية ، والتي قام السوريون بتحديثها وتعديلها وفق حسابات جديدة بعد حادث تحليق الطائرات الإسرائيلية

فوق القصر الرئاسي في اللاذقية .

ثالثاً: يندرج الهدف تحت باب ممارسة ضغوط على سورية، متعددة المستويات، وبتنسيق كامل مع الولايات المتحدة، من اجل تغيير سلوك النظام السوري، وجذبه أكثر وأكثر إلى النموذج الذي ترضى به واشنطن وإسرائيل معا .  
رابعاً: عمليات عسكرية للجيش الإسرائيلي لترميم أوضاعه النفسية والمعنوية، بتوجيه رسالة معنوية إلى الداخل الإسرائيلي، بأنه قد تم ترميم قوة الردع .

مع مرور الوقت، تأخذ التقديرات بإمكانية نشوب الحرب مع سورية بالتباعد . لا بد أن سورية تتدارس الأضرار الداخلية والخارجية . في المرحلة الراهنة، لا يزال المنطق العسكري السوري هو منطق دفاعي .  
مع ذلك فإن الجيش السوري يعزز قدراته بشكل لا سابق له في كل المجالات في الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بنشاطاته الدفاعية .

ويؤكد خبراء إسرائيليون أن الحرب المقبلة مع سورية، اذا ما اندلعت، ستكون مختلفة عن كل الحروب التي وقعت . صحيح أنه من المحتمل حصول معارك مدرعات ضد مدرعات في هضبة الجولان كما في الماضي، لكن هناك شك في أن تنحصر الحرب في الجبهة بعيداً عن المناطق المدنية .

إذا توسعت الحرب، كما هو متوقع بالفعل، وشملت الجبهة الداخلية أيضاً، فسيصبح مواطنو حيفا والخضيرة وتل أبيب هدفاً لصواريخ الجيش السوري . الجيش السوري يملك ألف صاروخ باليستي يراوح مداها بين ٣٠٠ - ٧٠٠ كيلومتر من طراز «سكاد سي» و«سكاد بي» و«سكاد دي»، وهي قادرة على تغطية كل نقطة في إسرائيل (المسافة بين جنوبي هضبة الجولان وتل أبيب تبلغ ١٥٠ كيلومتراً) . يضاف إلى كل ذلك صواريخ «اس . اس ٢١»، التي يعد مداها أقصر من الباليستية (٨٠ كيلومتراً) لكنها أكثر دقة . الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي هو ذلك المخزون الصاروخي الذي تملكه سورية . في مواجهة آلاف الصواريخ من طراز ٢٢٠ ميليمترا (مداها ٧٠ كيلومتراً) و٣٠٢ ملم (٩٠ كيلومتراً) لا يملك الجيش الإسرائيلي حلاً . إضافة إلى كل ذلك، إذا حاول سلاح الجو الإسرائيلي إبادة الصواريخ الباليستية وقواعد إطلاقها، فسيقف عاجزاً أمام آلاف الصواريخ الصغيرة .

الجيش السوري تحول تدريجياً في العقد الأخير إلى جيش يرتكز بصورة متزايدة على قوات سلاح المشاة والكوماندو والأسلحة المضادة للدبابات . الفكرة من وراء ذلك هي إدارة حرب دفاعية في هضبة الجولان واستنزاف الجيش الإسرائيلي من خلال ذلك .

المقصود هو السماح للجيش الإسرائيلي بشن الهجوم وإدارة ما يسمونه «المعركة القريبة»، حيث تقوم القوات السورية بإرهاق واستنزاف القوات المهاجمة عبر استخدام الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة على أكتاف سلاح المشاة، ومن بينها الأسلحة المتطورة مثل «متيس» و«كورنيت» .

إضافة إلى كل ذلك، نصب الجيش السوري على الجبهة عشرات آلاف الصواريخ الصغيرة من طراز «بي . إم - ٢١» التي يبلغ مداها ٢٠ كيلومتراً . هذه الصواريخ قد تكلف الجيش الإسرائيلي ثمناً باهظاً جداً . في السنوات الأخيرة، بُنيت في الهضبة السورية قرى كثيرة ومن بينها آلاف المنازل . إذا تقدم الجيش الإسرائيلي

نحو دمشق فسيضطر إلى خوض المعارك في المناطق العمرانية. السكان سيُرحلون من منازلهم فور اندلاع المعارك وسيدخل جنود الكوماندو السوريون مكانهم بانتظار الدبابات والمركبات الإسرائيلية. القنوات المائية الكثيرة التي خصّصت لري المناطق الزراعية ستكون هي الأخرى عقبه أمام دبابات الجيش الإسرائيلي. نشر "معهد دراسات الأمن القومي" مذكرة تحت عنوان "تعاظم قوة الجيش السوري" <sup>٣٥</sup> مفادها أن صفقات الأسلحة المضادة للطيران التي تم التوقيع عليها بين سورية وروسيا تشمل امتلاك منظومات صواريخ "ستربلتس أس إي ٢٤"، وهي مركبة خفيفة مدرعة تحمل أربعة صواريخ "إيجلا أس"، وهي صواريخ كتف تعتبر الأكثر تطوراً في أسواق السلاح. وعلاوة على ذلك، فقد تم امتلاك ما بين ٣٦-٥٠ منظومة "بانتسير أس-١" وأس إي ٢٢"، وهي منظومة تجمع ما بين الصواريخ والمدافع، والتي استكمل تطويرها مؤخراً. وتتألف من مركبة تتحرك بسرعة مع منصة إطلاق لـ ١٢ صاروخاً، يزن كل صاروخ ٦٥ كيلوغراماً، ويحمل رأساً متفجراً تصل زنته إلى ١٦ كيلوغراماً. وبشكل مواز، قامت سورية بإعادة تحديث منظومات الصواريخ المضادة للطيران والموجودة بحوزتها، من طراز "إس إي ٣" و"أس إي ٦". وبموجب المذكرة، فإن السوريين معنيون بامتلاك منظومات دفاعية جوية بعيدة المدى من طراز "أس ٣٠٠"، بالإضافة إلى منظومات دفاعية متوسطة المدى من طراز "أس إي ١١" و"أس إي ١٧". وتضيف أن صواريخ "أس ٣٠٠" تعتبر من أكثر الصواريخ التي يستخدمها الجيش الروسي تطوراً، وهي قادرة على إسقاط طائرات عن بعد عشرات الكيلومترات وبدقة بالغة، وذلك بفضل جهاز الرادار المتطور المدمج مع مجسات خاصة على هيكل الصاروخ نفسه. من هنا، يُظهر التعمق في كل سيناريو محتمل للحرب مع سورية بأن الثمن الذي سيدفعه الجيش الإسرائيلي، وعلى الأغلب العمق المدني، سيكون باهظاً جداً. <sup>٣٦</sup>

في العام ٢٠٠٧ أثبتت سورية أنها حاضرة في الساحة الإقليمية والدولية، وان سياسة عزلها كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران وإلى مزيد من التشدد والتحسين. إن ما يزيد من تخوف إسرائيل هو تحول سورية لقوة رادعة. وترفض إسرائيل تغيير ذهنيها السياسية والعسكرية المبنية على حسم الصراعات بالقوة، في حين يرى أبرز أنصارها، المعلق الأميركي توماس فريدمان في "نيويورك تايمز"، ضرورة فتح حوار مع دمشق.

### إسرائيل والملف النووي الإيراني

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، على ما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني" وبأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجياً وكيانياً لإسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل المعنية بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والتفرد والاحتكار النووي. وأيضاً قناعة إسرائيل بأنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجهاً ضدّ العرب والأترك بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

يشير بعض المعلقين والباحثين ، في سياق التعاطي مع الملف النووي الإيراني ، إلى انه تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية . من الصعب الافتراض بأن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل .<sup>٣٧</sup> لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر .<sup>٣٨</sup> إلا أن هناك إجماعاً وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل ، له تأثيرات على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ، منها :  
أولاً : ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء " مفاوضات حرة " حول مصالحتها الحيوية مع الدول العربية ، حيث ستكون هناك في مقابل إسرائيل قوة ابتزاز إيرانية . وعلى سبيل المثال ، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان .

ثانياً : المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حدائي ومهاجر ، ففي حالة توتر وعدم استقرار ، سيفضل الإسرائيليون كثيرون أن يغادروا إسرائيل .

ثالثاً : إن فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي سيربك المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط .

رابعاً : إذا تحولت إيران إلى دولة نووية ، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها على النزاع الإسرائيلي-العربي ؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة "أوبك" ، الأمر الذي قد ينعكس بتحكمها في ارتفاع أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي .

خامساً : إن عدة دول عربية ، خاصة مصر والسعودية ، لن تقف مكتوفة الأيدي ، وستحاول الحصول على السلاح النووي .

## التقرير الاستخباري الأميركي

### ومعانيه وإسقاطاته إسرائيلياً

قبيل التقرير الاستخباري الذي صدر عن مجلس الاستخبارات القومية الأميركي<sup>٣٩</sup> كانت التقارير المختلفة تشير إلى موقف موحد للإدارة الأميركية وراء وضع إستراتيجية مواجهة كبرى ضد إيران ، وأنه بدأت تؤخذ خطوات لوضع الولايات المتحدة على طريق الحرب مع إيران .<sup>٤٠</sup> وذلك بعد أن عانت إدارة الرئيس بوش في العامين الماضيين ، انقساماً بين تيارين ، أحدهما قادته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وفضل الضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية على إيران ، والثاني وقاده نائب الرئيس ديك تشيني وفضل بدوره عملية عسكرية موسعة ضد إيران بغض النظر عن أية نتائج إقليمية محتملة .

ويبدو - حسب التقارير الأميركية - أن تيار رايس قد استسلم ويات متقبلاً لفكرة العمل العسكري ضد إيران .<sup>٤١</sup>

لدى الولايات المتحدة إستراتيجية شاملة للعمل ضد إيران . وقد برزت إرهابات العمل العسكري ضد إيران في عدة ملامح ، أبرزها : تصريحات علنية واضحة رقيقة المستوى حول احتمال توجيه ضربة عسكرية ، زيادة غير مسبوقه للحشود العسكرية الأميركية وخاصة الجوية في الخليج ، وفي إطار التخطيط للعمل العسكري ، تشكلت لجنة خاصة في البنتاغون للتخطيط لشن هجوم على إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقي الأوامر بذلك من الرئيس الأميركي .

إلا أن صدور التقرير الاستخباري عن القدرات والنيات النووية الإيرانية، أثار زوبعة وقدرًا كبيرًا من الدهشة، لا سيما فيما يتعلق بالتوقعات العالية والمبالغ فيها بشأن انعكاسات هذا التقرير على مسار أزمة البرنامج النووي الإيراني، انطلاقًا مما عكسته هذه الزوبعة من إشكالية غياب التقويم الدقيق لمثل هذا البرنامج.

لقد تمثلت النقطة المحورية في التقرير، في إشارته إلى أن إيران أوقفت برنامجها للأسلحة النووية، المتعلق بتصميم السلاح النووي والأنشطة السرية التي كانت جارية بشأن تحويل وتخصيب اليورانيوم منذ العام ٢٠٠٣، وهي معلومات ليست جديدة في حد ذاتها، وإنما كان يتم تداولها على نطاق واسع قبل صدور التقرير بفترة طويلة، إذ كان يشتبه في أن إيران كانت تقوم منذ بداية التسعينيات بأنشطة في مجال تصميم الأسلحة النووية وتحويل وتخصيب اليورانيوم في كل من مركز جورجيان ومنشأة معالم كاليه، عبر الاستعانة بعلماء من أوكرانيا وروسيا وكازاخستان، وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك تأكيدات على ذلك، لا سيما بعدما زار مفتشو الوكالة الدولية تلك المنشآت، ولم يجدوا فيها شيئًا، إلا أن مصادر أميركية دأبت على الادعاء بأن مفتشي الوكالة يتم تضليلهم من جانب السلطات الإيرانية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن القيادة الإيرانية ليست متجهة نحو إنتاج سلاح نووي بكل ثمن.

وفي المقابل، فإن التقرير لم يبرئ إيران من الاتهامات المتعلقة بأنشطة تخصيب اليورانيوم التي تجري في منشأة نطنز، التي تعتبر السبب الجوهري للأزمة الراهنة، بل إنه يرى أن هذه الأنشطة باتت الوسيلة المرجحة لإيران لإنتاج كمية كافية من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية، لا سيما أن إيران حققت تقدماً كبيراً في العام ٢٠٠٧، في إقامة أجهزة الطرد المركزي في تلك المنشأة، رغم وجود مشكلات تقنية كبيرة في تشغيلها. كما يخلص التقرير بدرجة متوسطة من الثقة إلى أن إيران ستكون قادرة على إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج أسلحة نووية في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥، وإن لم يستبعد في موضع آخر احتمال حدوث ذلك في العام ٢٠٠٩<sup>٢٤</sup>.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن إشارة التقرير إلى وجود برنامج نووي عسكري لدى إيران، برغم إيقافه في العام ٢٠٠٣، وترحيب إيران الشديد بهذا التقرير، يمثل اعترافاً صريحاً من جانب إيران بأن هذا البرنامج كان موجوداً. وهي المسألة التي يستغلها الرئيس الأميركي بوش في الزعم بأن إيران كانت خطرة، وستظل خطرة، مستخلصاً من ذلك أن الضغوط الدولية على إيران يجب أن تتواصل.

ولكن على الرغم من ذلك، أفرز التقرير تداعيات تصب إجمالاً لمصلحة إيران، التي اعتبرته انتصاراً لها، ودليلاً على العداء والسلبية اللذين تتعامل بهما الإدارة الأميركية معها، كما يزيد هذا التقرير من متانة الحجج التي تستند إليها الصين وروسيا في معارضة فرض عقوبات جديدة على إيران. فضلاً عن كونه يضعف إمكان لجوء إدارة بوش للخيار العسكري.

هذه التداعيات من شأنها أن تعقد الأزمة بشدة، لا أن تساعد على حلها، بحكم أن المسافة الفاصلة بين مواقف الأطراف الرئيسية ازدادت تباعداً، ناهيك عن أن إدارة بوش يمكن أن تعاود التلويح بالخيار العسكري إذا عجزت عن إقناع روسيا والصين بالموافقة على تشديد العقوبات على إيران، وفق سياستها المتكررة في هذا الصدد، بينما تتشبث إيران بموقفها من مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم.

لا بد من لفت النظر حول توقيت صدور التقرير الذي يوظف لخدمة اعتبارات تراها الإدارة الأميركية مهمة في هذه المرحلة، أهمها:

أولاً: رغبة الرئيس بوش بإقناع روسيا والصين والأوروبيين ان المسألة لم تحسم بعد وبالإمكان منع إيران من الاستمرار عن طريق الضغط الاقتصادي والدبلوماسي عليها.

ثانياً: إن النظام الإيراني حساس حيال الرأي العام العالمي وضغوطاته، بأنهم جمدوا جزءاً مهماً في مشروعهم النووي.

ثالثاً: أفسح التقرير فرصة زمنية طويلة للمناورات الدبلوماسية، وخاصة في ظل ضعف المعلومات الاستخباراتية الأميركية حول المنشآت النووية الإيرانية. الأمر الذي تتخوف منه إسرائيل حيث تضغط على الإدارة الأميركية في اتجاه ضرورة توجيه ضربة لإيران " قبل فوات الأوان " .

رابعاً: في إطار الحرب السرية غير المعلنة الناشئة حالياً بين أميركا وإيران في العراق ، تعاملت إيران مع التوجهات الأميركية في المنطقة بشكل جدي ، معتبرة الفوز الأميركي في العراق تهديداً جدياً لمصالحها وبرامجها المستقبلية . وفقاً لذلك تحركت إيران على الساحة العراقية لتأدية دور نشط وخفي في جعل الوجود الأميركي مكلفاً، وأثبتت في المحصلة أن وجودها في العراق أو تأثيرها على الأحداث لا يمكن تجاهله . لقد تخلت المناورة الإيرانية الناجحة عن الجمود من دون تغيير في الخطاب الإعلامي والسياسي وعلى كل الجبهات . وتكريماً للدور الإيراني خففت الإدارة الأميركية من لهجتها حيال دور الاستخبارات الإيرانية في العراق ، كما حرصت على توصيف الجماعات من جيش المهدي التي تشن هجمات على القوات الأميركية بأنها متمردة وخارجة عن السيطرة ، طامعة بدعم إيراني لوقف نشاطاتها . ومثل هذه المناورة هي التي مهدت الطريق لنشر التقرير الاستخباري الذي أبعد خطر التسلح النووي الإيراني إلى العام ٢٠١٥ .

لا شك في أن تقرير الاستخبارات الأميركية حول البرنامج النووي الإيراني ، والذي تضمن اعترافاً بالطابع السلمي لأنشطة طهران ، يعد لطمعة قوية جديدة من الداخل لبوش ، فرغم إصرار إدارة بوش على أن التقرير لن يغير سياستها إزاء إيران وأنها لا تزال تشكل خطراً ، باتت الخيارات ضيقة أمام الولايات المتحدة حتى إذا قررت تبديل موقفها والتعامل مع إيران .

### إشكالات إستراتيجية تواجه الخيار العسكري ضد إيران

يقول القاضي الأميركي المعروف ريتشارد بوزنر، في كتابه " لمنع هجوم مفاجئ " الذي يتناول الإصلاح المطلوب في الأجهزة الإستخبارية الأميركية في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، إن الإجماع الإستخباري هو أمر من الصعب الاعتراض عليه حتى بمعلومات جديدة آنية . الأمر الذي يؤكد أن التقرير يحدد واقعا جديداً درامياً ، بكل ما يتصل بالحرب ضد البرنامج النووي الإيراني : الخيار العسكري يسقط عن جدول الأعمال لفترة زمنية غير محدودة، ربما على الأقل إلى حين كتابة التقرير المعاكس . من الصعب لأي رئيس أميركي ، بما في ذلك

جورج بوش ، أن يهاجم إيران عندما يكون هذا التقرير هو الأساس للمعطيات التي توجه بشكل رسمي سياسة إدارته . وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة تتعامل مع الأزمة بسياسة الخيار المفتوح . هذا التقرير يضاف إلى جعبة إشكالات حاضرة في التفكير الاستراتيجي الأميركي ، وهو ما يجعل إمكانيات القيام بالضربة عسكرياً محدودة ، والتي ربما تصل إلى درجة التلويح دون التنفيذ . تستبعد احتمالات توجيه ضربة لإيران في الأشهر المقبلة لاعتبارات عدة ، أهمها : بوش يريد أن يوظف ما تبقى من مدة ولايته في تحسين صورته المتردية ، وتوظيف صورته الجديدة المسالمة لمصلحة حزبه الجمهوري من أجل تعزيز حظوظ الحزب في الانتخابات الرئاسية . ترتيب أوضاع المنطقة على نحو يمكنه السيطرة على احتياط النفط العراقي الأكبر عالمياً ، وذلك بسحب معظم قواته والإبقاء على عدة فرق في صيغة معاهدة مع العراق تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية . هذا الأمر يتطلب تهدئة الجبهة الفلسطينية- الإسرائيلية ، وعقلنة الصراع الأميركي - الإيراني . خصوصاً في ظل تنامي القناعات بأن الخيار العسكري قد لا يؤدي بالضرورة إلى توقف البرنامج النووي الإيراني السري - خاصة وأن ثمانية من المفاعلات النووية الإيرانية الاثني عشر تقع في عمق الأراضي الإيرانية ، ما يجعل أي هجمات عسكرية محتملة تواجه صعوبات متعددة لوجستياً وإستخبارياً- كما أن النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه الضربات العسكرية المتوقعة ، وردود الفعل الإيرانية المحتملة إزاءها ، تنبئ بأنها يمكن أن تدخل المنطقة في أزمة واسعة النطاق على مختلف المستويات .

وكذلك ، إيران تمتلك إلى جانب نفطها الغزير وعائداته الوفيرة ، قدرة عسكرية نوعية ومتقدمة من شأنها أن تلحق أذى بالغاً بمصالح أميركا ومصالح شركائها وحلفائها وزبائنها في المنطقة . ومن جهتها أيضاً ، تبدي مرونة وبراعماتية عالية في التعامل مع التهديدات والإنذارات الزمنية خاصة في الشأن العراقي ، في محاولة منها لكسب الوقت من جهة ، والرهان على تفتت الموقف الدولي عبر مجلس الأمن من جهة أخرى . باعتبارنا ، ستخوض الإدارة الأميركية كافة النقاشات والسيناريوهات الممكنة ، وستبحث إضافة لفكرة شن الحرب على إيران إمكانية التعايش مع إيران نووية منضبطة بضوابط وعلاقات دولية ، تتطلب منها تغييرا في سياستها قد تسمح بإعادة النظر بفتح سفارة أميركية ما يساهم في " عقلنة " السياسة الإيرانية . هذا لا يعني أن أهداف الدول المعنية قد تغيرت ، ولكنها تعني ربما أنها تفحص تأجيل تحقيقها أو إمكانيات تحقيقها بوسائل أخرى غير المواجهة العسكرية .

### **الردود الإسرائيلية على التقرير وأثرها على صنع القرار الاستراتيجي الأميركي**

إن نشوء واقع جديد يترتب عليه استبعاد الخيار العسكري ضد إيران ، هو ما جعل الموقف الإسرائيلي رافضاً لتقرير الاستخبارات الأميركية . ومنذ صدور التقرير ، تدير إسرائيل جدالاً كبيراً حول نتائجه ، مروجة أن معدّي التقرير أخطأوا في جمع المعلومات وفي التحليل ، معتبرة بأن الاستخبارات التي أصيبت بـ " التقدير الزائد " قبل الحرب على العراق ، عندما افترضت أن العراق يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية ، سوف تصاب بـ " التقدير الناقص " المدمر بشأن إيران ، والذي سيكون ثمنه مفاجأة أخرى للولايات المتحدة ، مثلما حصل معها لدى الكشف عن القنبلة النووية الهندية



والقنبلة الباكستانية.<sup>٤٣</sup> ومن المتوقع أن تؤجج إسرائيل النقاش استمرار النقاش آخرين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (قنبلة إيرانية في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠) وبين الاستخبارات الأميركية (قنبلة إيرانية في العام ٢٠١٢-٢٠١٣). غير أن التقرير الاستخباري يبرز الدور الإسرائيلي في الضربة العسكرية المتوقعة ضد إيران، نتيجة لما قد تجده واشنطن من صعوبة في تسويق مبررات هذه الضربة. لذا فإن السيناريو البديل هو السيناريو الإسرائيلي الذي ينقذ الإدارة الأميركية من اعتراض الكونغرس على شن ضربة ضد إيران، وذلك من منطلق الوزن الكبير الذي يمثله اللوبي اليهودي في الحزب الديمقراطي، وبالتالي استحالة رفض الديمقراطيين دخول أميركا الحرب ضد إيران دفاعاً عن إسرائيل، خصوصاً أنهم على أبواب انتخابات الرئاسة في كانون الثاني ٢٠٠٩. لم يتردد المسؤولون الإسرائيليون في إعلان رفضهم السماح بأن يمضي البرنامج النووي الإيراني قدماً بما يهدد احتكار إسرائيل للسلاح النووي.<sup>٤٤</sup>

تؤكد المؤسسة العسكرية أنه بإمكان إسرائيل القيام بعملية عسكرية ناجحة ضد المواقع النووية الإيرانية ووسيلتها في ذلك سلاحها الجوي أساساً وصواريخها البعيدة المدى، على الرغم من أن هذه العملية العسكرية معقدة ومركبة وتقف أمامها عدة مشاكل وتحديات، أبرزها بعد المواقع النووية الإيرانية عن إسرائيل والذي يتراوح ما بين ١٥٠٠-١٢٠٠ كم وتوزيع وانتشار هذه المواقع في أماكن مختلفة من إيران الأمر الذي يستدعي التنسيق لضرب عدة أهداف في الوقت نفسه لضمان المفاجأة، وضرورة التزود بالوقود في الجو ما يزيد من خطورتها بسبب سهولة إمكانية إسقاط طائرات التزويد بالوقود.<sup>٤٥</sup> علاوة على أن المواقع النووية الإيرانية محصنة جيداً، وجزء كبير منها موجود تحت الأرض ولديها دفاعات من المدافع والصواريخ والطائرات.<sup>٤٦</sup>

إن ما يؤثر على القرار الأميركي هو التقديرات الأميركية. إسرائيل قد تكتشف أن من الصعب استدراج أميركا لمغامرة عسكرية ضد إيران في المرحلة الراهنة، وإن لن تكون جاهزة لدفع ثمن هجوم حليفها. إن الظروف قد اختلفت الآن في الساحة العالمية، وفي الساحة الداخلية في الولايات المتحدة. وتشير معظم استطلاعات الرأي إلى ثبات الرأي العام الأميركي على رفض دخول بلاده في أزمت دولية جديدة في أعقاب تورطها في العراق.

وكذلك، إذا قررت الولايات المتحدة غض الطرف عن قيام إسرائيل بضرب عدد من المنشآت الإيرانية، ستكون إيران عندها الكاسب الأكبر سياسياً، وخصوصاً على صعيد الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن تزايد إمكانية الانقسام الدولي إزاء ذلك، الأمر الذي ينسجم مع ما نشرته صحيفة "تايمز" نقلاً عن مصادر عسكرية في واشنطن، من أن الولايات المتحدة تخشى أن تقوم إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، وذلك في أعقاب تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد بشأن استكمال تفعيل ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم. واعتبرت المصادر العسكرية الأميركية أن هذا الرقم من الممكن أن يشكل خطأ أحمر لهجوم إسرائيلي.<sup>٤٧</sup>

خلاصة الأمر، إن التقرير الاستخباري الأميركي ما زال "يستفز" الموقف الإسرائيلي، وقد يسهم بتسريع اتخاذ قرارات حاسمة ربما تكون في اتجاه مغامرة عسكرية ضد إيران، بشرط أن لا تعترض الولايات المتحدة على ذلك.

## مراجع

- ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني - الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي . بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي . تل أبيب . بروم، ش. (٢٠٠٧). حرب لبنان الثانية . تل أبيب . تقرير فينوغراد  
حوشن، ج. (٢٠٠٧) " جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل) - اتجاهات حديثة للتحدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم " . مؤتمر هرتسليا السابع .  
هوروفيتس، د. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي . الجامعة العبرية .  
كوردسمان، أ. إسرائيل وسورية: التوازن العسكري واحتمالات الحرب . مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن: آب ٢٠٠٧ . (تقرير إستراتيجي).  
صحيفة هآرتس .  
صحيفة معاريف .  
صحيفة ידיעות أحرونوت .  
<http://almash-had.madarcenter.org> موقع المشهد الإسرائيلي

Asia Times.com.

Debkafile (Debka.co.il)

Defens News (Defensenews.com)

Newsweek

Omedia.com

Sunday telegraph

Bar, S. (2006) (team leader). " Israeli Experience in Deterring Terrorism: The Cases of Hizballa, Fateh and Hamas. The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.

Bar, S and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar (2008) "Deterrence of Palestinian Terrorism – The Israeli Experience: A Critical Analysis". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.

Bar, S. and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar. (2008) "Iranian Nuclear Decision Making under Ahmadinejad". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.

Bar, S. (2008) "**Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah**". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.

Bar, S. (2008) "**Deterring Terrorist Organizations - The Israeli Experience**". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.

Barry, R. (2006) Rise of a Regional Power. MERIA, Vol. 10, No3.

Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

Brom, S. (March 2008) " The Real Choice : Ceasefire or. Reoccupation of Gaza". INSS.

Clawson, P. (2006). Iran's Motives and Strategies: The Role of the Economy. The Washington Institute for Near East Policy

Drell, S.D (2006). The Shadow of the Bomb. Policy Review, No.13.

Eiland, G. (2007). "The Changing Nature of war: Six New Challenges". Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment, Tel Aviv University, Vol 10, No1.

Evron, Y.(2006). "Deterrence and its Limitations". Strategic Assessment, Vol 9, No 2.

Heller, M.H. (2006). "Hamas's Victory and Israel's Dilemma". Strategic Assessment, Vol 9, No1.

IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2005, pp 259- 260

Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

Kurz, A. "The Post-Annapolis Dynamic – The Hamas Factor". Canada Free Press; reprint in full of INSS Insight, No. 38, December 2007.

Landau, E.B. (2007). "Iran's Nuclear Advances: The Politics of Playing with Time. Strategic Assessment, Vol 10, No 1.

- Malka, A. (2008) **"Israel and Asymmetrical Deterrence"**. The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.
- Mishal, S.(2006)."Hamas: The Agony of Victory"". Strategic Assessment, Vol 9, No1.
- Shapir, Y.(2007)."Iran's Strategic Missiles". Strategic Assessment, Vol 9, No 1.
- Siboni, G. (2006)."The Operational Aspects to Fighting the Qassam". Strategic Assessment. Vol 9, No 3.
- Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?". Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
- Yehuda Ben Meir& Shaked, D. (2007). "The Israeli Body Politic: Views on Key National Security Issues". Strategic Assessment, Vol 10, No 1.

### (الهوامش)

- 1 Bar, S. (2008) **"Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah"**, The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.
- 2 Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?". Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
- 3 Shapir, Y.(2007)."Iran's Strategic Missiles". Strategic Assessment, Vol 9, No 1.
- 4 Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?. Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
- 5 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
- 6 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
- 7 Eiland, G. (2007)."The Changing Nature of war: Six New Challenges". Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment, Tel Aviv University, Vol 10, No1.
- 8 Landau, E.B. (2007). "Iran's Nuclear Advances: The Politics of Playing with Time". Strategic Assessment, Vol 10, No 1.
- 9 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

17.12.2007 . ידיעות أحرونوت .<sup>1</sup>

- 11 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

١٢ ידיעות أحرونوت . ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧

١٣ ידיעות أحرونوت . ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٧

١٤ حوشن، ج. (٢٠٠٧) " جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل) – اتجاهات حديثة للتحدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم " . مؤتمر هرتسليا السابع .

١٥ هآرتس، ידיעות أحرونوت – ٣ / ٩ / ٢٠٠٧

١٦ حوشن، ج. (٢٠٠٧) " جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل) – اتجاهات حديثة للتحدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم " ، مؤتمر هرتسليا السابع .

<sup>17</sup> Defense News (Defensenews.com) . 17.12.07

١٨ موقع (ديبكا) الإلكتروني www . debka . co . il

١٩ هآرتس . ١٧ / ٢ / ٢٠٠٨

20 Omedia.com. 7.2.2007

21 Debkafile (Debka.co.il ) 7.3.2008

٢٢ هآرتس . ٢١ / ٩ / ٢٠٠٧

23 Omedia. 4.2. 2008

24 Heller, M.H. ( 2006), "Hamass's Victory and Israel's Dilemma". Strategic Assessment, Vol 9, No1.

25 Mishal, S.(2007)." Hamas: The Agony of Victory", Strategic Assessment, Vol 9, No1.

26 Siboni, G. (2006)."The Operational Aspects to Fighting the Qassam". Strategic Assessment. Vol 9, No 3.

٢٧ ידיעות أحرونوت . ٢٣/١٢/٢٠٠٧

28 Debkafile . (Debka.co.il) 9.11.07

29 Brom, S.( March 2008) “The Real Choice : Ceasefire or. Reoccupation of Gaza”. INSS .

30 Ibid . Ibid.

٣١ هآرتس . ١٥/٨/٠٧

٣٢ كوردسمان ، أ. إسرائيل وسورية : التوازن العسكري واحتمالات الحرب . مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، واشنطن : آب٢٠٠٧ .  
(تقرير إستراتيجي).

خبير الشؤون العسكرية في الشرق الأوسط

٣٣ هآرتس . ٣٠/١١/٢٠٠٧

٣٤ ידיעות احرونوت . ١٦/٩/٢٠٠٧

٣٥ ידיעות أحرونوت . ١٤/٨/٢٠٠٧

٣٦ هآرتس . ٢٥/١٠/٢٠٠٧

٣٧ هآرتس . ٢٢/١/٢٠٠٧

٣٨ ידיעות أحرونوت . ١٢/٥/٢٠٠٧

٣٩ مجلس الاستخبارات القومية الأميركي يضم ١٦ وكالة استخبارات بضمنها وكالة CIA .

<sup>40</sup> Sunday telegraph . 6.12.2007

٤١ هآرتس . ١٢/٩/٢٠٠٧

42 Ynet. co.il 4.12.07

43 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

٤٤ ידיעות أحرونوت . ٧/١٢/٢٠٠٧

45 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications.

46 Ibid. Ibid.

٤٧ هآرتس . ٩/١١/٢٠٠٧